

# الخطر بواسطة وجدية التقابة الوطنية للصحة العمومية بوجدة تدق ناقوس

في مذكرة

وجهها إلى

وزيرة الصحة

المكتب الإقليمي

للتقابة الوطنية

للصحة

العمومية

بوجدة

المنضوي تحت لواء

الكونفدرالية الديموقراطية للشغل

يدق

ناقوس الخطر

عقد المكتب الإقليمي للتقابة الوطنية للصحة العمومية بوجدة المنضوي تحت لواء الكونفدرالية

الديموقراطية للشغل ندوة صحفية مساء يوم الجمعة 0 مارس المنصرم بمركز تنشيط وتكوين النسيج الجمعي

سلط من خلالها الضوء على الأوضاع المتدهورة التي تعيش على وقعها المؤسسات الإستشفائية وانعكاساتها

السلبية على العاملين بها من أطباء وممرضين وبالتالي على المواطن بفعل تدني الخدمات المقدمة له، في

هذا الإطار وجه المكتب الإقليمي مذكرة مفصلة إلى وزيرة الصحة من ست صفحات ضمنها المشاكل التي يعاني

منها هذا القطاع الإجتماعي الحيوي. ومن جملة ما تطرقت إليه هذه المذكرة المركز الإستشفائي الجهوي

الفارابي الذي تستلزم طبيعته توفير خدمات لسائنة الجهة الشرقية وغير المتوفرة في المستشفيات الإقليمية

بمختلف أقاليم الجهة، إلا أن هذا المستشفى يعيش خصاصا حادا في الأطباء في مجموعة من التخصصات منها الأمراض العصبية وأمراض الدم وجراحة الأطفال وقسم الجراحة وقسم الأمراض التنفذية وقسم أمراض الأعصاب زيادة على النقص الحاصل في الممرضين بمختلف تخصصاتهم مما يجعل سير المؤسسة يعرف اختلالات كبيرة ومتعددة ويؤثر على جودة الخدمات ويشكل مصدر مشاكل بين المواطنين والممرضين، حيث نجد أن مجموعة من الأقسام تسير بمرض واحد خلال كل فترة مداومة مما يحرم الموظفين من الاستفادة من عطلة السنوية.

أما

مع التجهيزات فيتوفر مستشفى الفارابي على جهاز سكاني وحيد مما يجعل المدة بين طلب الموعد وتاريخ إجراء الفحص طويلة، علما بأنه يتعرض في أحيان كثيرة لأعطاب متكررة تدوم أسابيع مما يجعل المريض مضطرا إلى التوجه إلى القطاع الخاص.

بالنسبة للحاضنات فقد تم خلق قسم جهوي للمواليد الجدد إلا أن

طاقته الاستيعابي ضئيلة مما تضطر معه العاملات بالقسم إلى وضع مولوديه أثنين في حاضنة واحدة وهو ما يتناقض مع الضوابط المعمول بها.

وعلى الرغم من الجهود التي يقوم بها موظفو قطاع الصحة بكل فئاتهم

فالإدارة لا تعيد أي اهتمام ولا تخضع تديرها للموارد البشرية لسياسة محكمة من أجل التخفيف من عبء

المعاش أمام النقص الحاد في الموارد البشرية، ومن جملة المشاكل التي يعاني منها العاملون بهذا القطاع

نذكر على سبيل المثال كما جاء في المذكرة حرمان موظفي المركز الجهوي لتحاق الدم من حقهم في التعويض

مع التنقل رغم تنقلاتهم المتكررة خارج الإقليم بحثا عن متبرعين بالدم وحرمان الموظفين المرضعات خلال

السنة الأولى من حقهم من الإغفاء من الحراسة الليلية إلى جانب غياب الشفافية في توزيع التعويضات حيث

ما زال المسؤولون يمانعون في نشر الحصص المخصصة للتعويضات ولوائح المستفيدين، ناهيك عن عدم اهتمام

الإدارة بتحسين شروط العمل لموظفي المؤسسة .

من جهة أخرى شكلت عملية إحداث مركز للتكنولوجيا بمدينة

وجدة خطوة إيجابية من شأنها التخفيف من أعباء نقل المرضى وعائلاتهم إلى مدينة الرباط إلا أن هذه

البادرة صاحبها اختلالات عدة منها تواجد هذا المركز على بعد ١٠ كلم عن مدينة وجدة وفي غياب وسيلة نقل

عمومية ثابتة يعتمد جل الموظفين في تنقلاتهم على وسائلهم الخاصة مما يتقل كاهلهم بمصاريف غير ملائمة

أما عن نقل المرضى وعائلاتهم فحدث ولا حرج ، ناهيك عن النقص في الموارد البشرية خاصة فئة الممرضين،

وعوض أن تنهج الإدارة سياسة التشارك والانصات والتواصل مع موظفيها فإنها ما زالت تعتمد منطق الرئيس

والمرؤوس مستعملة سلطتها الإدارية والمعنوية في ترهيب الموظفين بل امتدت عبقرتها حسب ما جاء في المذكرة

إلى تعيين مساعدة طبية ( دكتوراه في الكيمياء ) بمصلحة استخلاص النقود - مكتب الفوترة والدخول.

أما

بالنسبة لمستشفى الرازي للأمراض العقلية فيعاني موظفو هذه المؤسسة من غياب ظروف العمل الملائمة إلى

جانب غياب مجموعة من التجهيزات التي تسهل عمل الموظفين في التشخيص والعلاج ناهيك عن غياب تقسيم المرضى

بحسب طبيعة مرضهم وتقديمهم في العلاج.

إلى ذلك تعيش المراكز الصحية بدورها مشاكل عديدة تجعل خدماتها

لا ترقى إلى المستوى المطلوب وإلى تطلعات المواطنين وبالتالي حرمانهم من حقهم في الصحة.

محمد الزروقي "الحركة"